إن وجود المؤسسات الديمقراطية الرسمية وغير الرسمية والالتزام بها يحمي المجتمع من الوقوع في الاستبداد والدكتاتورية، ويتولى مهمة حماية مصالح المواطنين تحت مظلة "القانون" الذي ينظم العلاقة بين الحاكم والمحكوم. ويعزز من شرعية النظام الديمقراطي، ويؤسس لحكم قائم على إرادة الشعب، ويسهم في تحقيق الاستقرار والأمن العام، إلى جانب تعزيز الشفافية والمساءلة، وضمان الحقوق المدنية والسياسية والحريات الفردية. وتؤدي هذه المؤسسات دوراً محورياً في ترسيخ الحوكمة الرشيدة، ودفع عجلة التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية.

## المبحث الأول

## فصل السلطات ومبادئ الحكم الديمقراطي

يشكل مبدأ الفصل بين السلطات حجر الأساس في النظم الديمقراطية الحديثة، إذ يمثل الإطار الدستوري لتنظيم السلطة ومنع احتكارها. ويؤدي هذا المبدأ دورا حاسما في ترسيخ سيادة القانون، وضمان التوازن المؤسسي بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، واستقلال القضاء.

### • المطلب الأول: أهمية فصل السلطات في الديمقراطيات الحديثة:

سبق وأن مر علينا في الفصل السابق كيفية نشأة مبدأ الفصل بين السلطات والمسار التاريخي الذي مر به، إذ يُعد من المبادئ الجوهرية التي تقوم عليها الدولة القانونية الحديثة، الذي يهدف إلى تحقيق التوازن المؤسسي، ومنع التعدي أو التغوّل من سلطة على أخرى، بما يرسخ مبدأ الرقابة المتبادلة، ويحول دون الاستبداد أو إساءة استخدام السلطة؛ حمايةً لحقوق الأفراد وحرياتهم [1].

---

(١) جواد شحاتة، الديمقراطية والإسلام والتجربة العراقية، مؤسسة بيت الطيب للتنمية وتعزيز حقوق الإنسان، النجف الأشرف، ط٢، ٢٠١١، ص٧١.

# الفصل الثاني

## المؤسسات وآليات الديمقراطية

## الأسئلة العلمية

١. ما العوامل التي أسهمت في نشوء الديمقراطية الأثينية في دولة المدينة، وكيف ظهرت طبيعة البنية الاجتماعية والجغرافية على شكل الحكم فيها؟

٢. كيف أسهمت الفلسفات السياسية القديمة، مثل أفلاطون وبوليبوس وأرسطو، في صياغة التصورات الأولى للديمقراطية وفهم تعاقب أنظمة الحكم؟

٣. ما أبرز الانتقادات التي وجهها سقراط وأفلاطون وأرسطو إلى الديمقراطية الأثينية، وكيف عبّرت تلك الانتقادات عن المخاوف من فساد آلية الاقتراع وحكم الكثرة؟

٤. كيف أثرت تحولات العصور الوسطى وبداية عصر النهضة في أوروبا على عودة الديمقراطية تدريجياً من خلال وثائق مثل الميثاق الأعظم (١٢١٥) والثورة الفرنسية (١٧٨٩) والاستقلال الأميركي (١٧٧٦)؟

٥. ما دور الحركات الفكرية والفلسفية الحديثة مثل: (هيوم، فولتير، روسو) في إعادة تعريف الديمقراطية خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر؟

٦. كيف استطاعت الديمقراطية الليبرالية الحديثة أن تتجاوز الانتقادات التاريخية عبر متلازمات مؤسسية مثل الدستور المكتوب، والانتخابات الدورية، والفصل بين السلطات؟

٧. ما المتلازمات المجتمعية والسياسية التي عززت الديمقراطية، مثل المساواة، والمجتمع المدني، والتعددية السياسية؟، وكيف واجهت تحديات "حكم الكثرة"؟

٨. ما العوامل التي جعلت الديمقراطية تتوسع عالمياً في القرن العشرين، على الرغم من صعود الأنظمة الشمولية مثل الفاشية والنازية والشيوعية؟

٩. ما أوجه الاختلاف الجوهرية بين أنماط الديمقراطية المعاصرة (الليبرالية، الشعبية، التوافقية، التشاركية، المساواتية، الرقمية) من حيث طبيعة المشاركة السياسية ومصادر الشرعية؟

١٠. كيف يمكن فهم العلاقة بين الإسلام والديمقراطية في ضوء نقاط الالتقاء والافتراق؟

***

...، وهيمنة الاحتلال الأمريكي على العراق، حين قدمت عبر بياناتها وخطاباتها خارطة عامة ...السياسي، معتبرة الديمقراطية آلية عملية لإدارة الدولة العراقية، لا بوصفها نموذجاً غربياً خالصاً، ...ل تكييفها مع الخصوصيات الدينية والاجتماعية للشعب العراقي، كما هو موضح في الجدول ...(١) الذي يقارن بين رؤية المرجعية الدينية للديمقراطية والنموذج الغربي لها.

| المجال | رؤية المرجعية الدينية للديمقراطية في العراق | النموذج الغربي للديمقراطية |
|---|---|---|
| مصدر الشرعية | الشعب هو مصدر الشرعية، عبر الانتخابات الحرة، لكن مع مراعاة ثوابت الدين وقيم المجتمع. | الشعب هو المصدر الوحيد للشرعية، دون اعتبار مرجعية دينية أو قيم موروثة. |
| طبيعة الدولة | دولة ذات هوية إسلامية وليست ثيوقراطية، ولا علمانية صرفة. | دولة علمانية غالبا تفصل الدين عن الدولة بشكل كامل. |
| آلية اختيار السلطة | الانتخابات الحرة والنزيهة هي الطريق الوحيد لتشكيل الحكم. | الانتخابات الحرة والنزيهة. |
| الدستور | يجب أن يُكتب من قِبل ممثلين منتخبين يُقر بالاستفتاء الشعبي، على أن يحترم قيم الشعب الدينية والاجتماعية. | يُكتب من خلال مؤسسات أو برلمانات منتخبة، دون إلزام بمراعاة الدين. |
| التداول السلمي للسلطة | ضرورة احترام نتائج الانتخابات وعدم اللجوء إلى القوة أو السلاح. | مبدأ أساسي يضمنه القانون والمؤسسات. |
| حماية الحقوق | تأكيد حقوق جميع المكوّنات العراقية في إطار العدالة والمواطنة. | تأكيد المساواة أمام القانون لجميع المواطنين بغض النظر عن الدين أو العرق. |
| الغاية النهائية | منع الاستبداد، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وصيانة الهوية الدينية والقيم الأخلاقية للمجتمع. | منع الاستبداد، وضمان الحرية والعدالة،وصيانة الحقوق الفردية |

الجدول رقم (٢): رؤية المرجعية الدينية للديمقراطية مقابل النموذج الغربي للديمقراطية[1]

---

(١) أحمد الخفاف، النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني في المسألة العراقية، دار المؤرخ العربي، بيروت، ٢٠٠٩؛ موقع مكتب سماحة المرجع الديني الأعلى السيد علي الحسيني السيستاني (دام ظله)، خطب الجمعة لممثلي المرجعية الدينية العليا في كربلاء، تاريخ الاطلاع: ٢٤ أغسطس ٢٠٢٥، الرابط: https://www.sistani.org/arabic/